مجزرة سوق الأسهم السعودي … من غادرها نجا!

ما حدث يوم الإثنين 19 أكتوبر 2026 في سوق الأسهم السعودية لم يكن مجرد جلسة تداول سلبية عادية، بل كان مجزرة حقيقية ومفجعة تركت مئات المستثمرين ورجال الأعمال أمام كابوس مفزع وتفكير جدي بالهروب الكامل وتسييل ما تبقى من أصول بأبخس الأثمان للنجاة بما تيسر قبل فوات الأوان.

وبينما تخرج النشرات الرسمية لتتحدث ببرود عن تراجع طفيف للمؤشر لا يتجاوز النصف بالمئة بفضل التلاعب المعتاد بأوزان الشركات الكبرى، فإن المحافظ الفعليّة ومدخرات التجار تتقطر دماً بخسائر جماعية تسحق أكثر من 80% من أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة التي خسرت قطاعات واسعة منها ما بين 40% إلى 70% من قيمتها السوقية.

هذا الهبوط المرعب ليس عارضاً ولا منفصلاً عن الواقع؛ بل هو الاصطدام الحتمي بين «شاشات التداول المُفبركة» وبين واقع جيوسياسي واقتصادي كارثي يهدد المنظومة بأكملها:

1. شلل شريان النفط وحصار الأجواء (الواقع المسكوت عنه):

لا يمكن عزل انهيار البورصة عن المشهد العسكري الفعلي؛ فالمملكة تعيش حالة حصار واستنزاف يومي غير مسبوق، ومطاراتها الأساسية مشلولة، والضربات تطال عصب الدولة الوحيد.

والأسوأ أن منشآت أرامكو، ومواقع استخراج النفط وإنتاجه وتكريره، ومرافق نقله بحراً التي دُمّر جزء أساسي منها وتضررت أجزاء أخرى، لا يمكن إعادة تشغيلها بين ليلة وضحاها؛ بل تتطلب سنوات من العمل الهندسي المعقد وفاتورة إصلاح باهظة تُقدّر بمئات المليارات، مما يعني ضرب المورد المالي الوحيد الذي يقوم عليه كيان الاقتصاد بأكمله.

2. اقتصاد استُنزف بالديون والمشاريع الوهمية قبل الرصاص:

حتى لو توقفت الحرب ورُفع الحصار غداً، فالواقع الرقمي يؤكد أن الاقتصاد السعودي دخل هذه الأزمة وهو مثقل أصلاً بتراكم ديون فلكية وعجز مالي مزمن ناجم عن سوء الإدارة والقرارات الارتجالية الفردية.

مئات المليارات أُهدرت على مشاريع استعراضية عملاقة وواجهات إعلامية تبخرت وتوقفت اليوم بالكامل دون أن تحقق عائداً دولارياً واحداً، وتحولت إلى أعباء استنزافية مدمرة لخزينة الدولة.

3. خدعة المؤشر والواجهة الرقمية:

تتم إدارة شاشات سوق الأسهم السعودي (تاسي) عبر التركيز على دعم أسهم محدودة جداً (أرامكو وبعض البنوك الكبرى) لإعطاء انطباع زائف بالتماسك والحفاظ على "برستيج" الأرقام، بينما الاقتصاد الحقيقي والشركات التي تشغل السوق وتوظف المواطنين تنزف بلا رحمة.

المؤشر ليس إلا واجهة إعلامية سياسية، أما المحافظ الاستثمارية فهي محرقة حقيقية تلتهم رؤوس الأموال.

4. تجفيف السيولة ومقابر الإفلاس الموثقة (471 شركة في 9 أشهر):

سُحبت السيولة النقدية من الدورة الدموية للقطاع الخاص وتم توجيهها بالكامل لتغذية الصناديق السيادية والمشاريع الفوقية المركزية.

هذا الموت البطيء للشركات لم يبدأ مع الحصار والعمليات العسكرية؛ فالأرقام الرسمية الصادرة عن منصة الإفلاس تفضح المشهد بوضوح:

منذ يناير وحتى نهاية سبتمبر 2026 فقط، سُجلت 471 حالة إفلاس وتصفية مستقلة لشركات ومؤسسات محلية (بمعدل يتجاوز 52 شركة شهرياً، كثير منها كيانات تجارية عريقة تجاوزت أعمارها عقوداً من العمل).

فإذا كان هذا هو النزيف قبل اشتداد وطأة الحرب والحصار وشح التمويل، فكيف سيكون الحال اليوم أمام هذا الانهيار الشامل؟!!

5. الجباية، وانهيار الأمن والاستقرار:

التاجر لا يخاف من الخسارة التجارية الطبيعية في دورات السوق، لكنه يرتعب حين يرى القوانين، والرسوم الباهظة، وأوامر "إيقاف الخدمات" تتساقط عليه فجأة بقرارات فوقية تفتقر لأي استقرار تشريعي أو مؤسسي.

لقد تحول القطاع الخاص من "شريك أساسي" إلى مجرد «هدف موسمي للجباية ونهب السيولة»، وهو ما دمّر الركيزة الأهم لأي استثمار: الأمان والاستقرار.

6. الخطر القادم على القطاع البنكي:

الأخطر من هبوط المؤشر هو ما يحدث تحت الطاولة؛ إذ تم إثقال كاهل البنوك الكبرى بتمويلات فلكية ومجازفات ائتمانية لمشاريع تطوير عقاري ومشاريع كبرى مجمدة حالياً، ومع استنزاف الدولة وتوقف الإيرادات، بات النظام المصرفي السعودي يقف على حافة فقاعة تعثرات ديون ضخمة تهدد بإفلاسات بنكية غير مسبوقة.

الخلاصة:

عندما يصل الحال برجل أعمال ومستثمر محلي أن يفضل بيع أصوله بخسارة فادحة تكسر الظهر، ويحمل ما تبقى من أمواله هارباً إلى دبي أو الدوحة أو أي سوق خارجية، فهذا لا يُسمى مجرد استثمار خاسر… بل هو إعلان صريح عن انكسار الثقة، وسقوط الأمان الاستثماري، وقناعة تامة بأن السفينة تغرق.

ما رأيناه يوم 19 أكتوبر هو مجرد رأس جبل الجليد، والسوق يثبت للمرة الألف أن شاشات التداول مهما زُيِّنت… لا يمكنها الاستمرار في التصفيق للأوهام!

الهروب بما تبقى من أموالك اليوم هو طوق النجاة الأخير.

المملكة السعودية اليوم أشبه بسفينة تتهاوى وفي قاعها خرقٌ هائل يبتلع كل شيء؛ والميدان لا يحتمل التردد:

فمن غادرها نجا، ومن انتظر غرق معها!